وزارة الحكم المحلي

السياسة الحضرية الوطنية في فلسطين

"نحو تنمية حضرية مستدامة تمكن السيادة والمنعة
والصمود للتجمعات والمدن الفلسطينية"

ملخص
2023

السياسة الحضرية الوطنية في فلسطين

"نحو تنمية حضرية مستدامة تمكن السيادة والمنعة
والصمود للتجمعات والمدن الفلسطينية"

ملخص
2023

الطبعة الثانية
تم طباعة هذه الوثيقة على ورق مدور

إخلاء مسؤولية

تم تمويل إعداد هذه الوثيقة بدعم من الاتحاد الأوروبي. قدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) الدعم الفني لوزارة الحكم المحلي خلال عملية إعداد هذه الوثيقة. إن محتويات الوثيقة تعد من مسؤولية وزارة الحكم المحلي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر الاتحاد الاوروبي أو موئل الأمم المتحدة. علاوة على ذلك فإن الحدود والأسماء المشار اليها في الخرائط المعروضة لا تعد قبول أو دعم ضمني من قبل الأمم المتحدة.

شكر وعرفان

السياسة الحضرية الوطنية هي تعاون ما بين وزارة الحكم المحلي وموئل الأمم المتحدة واتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية، حيث تم تشكيل فريق عمل للسياسة الحضرية الوطنية. تم استكمال جهود فريق العمل بالدعم المقدم من الفريق الوطني للهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بعملية مراجعة السياسة الحضرية الوطنية. قدمت جامعة النجاح الوطنية الدعم الفني لعملية إعداد السياسة الحضرية الوطنية، بما في ذلك مراحل الجدوى والتشخيص السريع والصياغة في فلسطين.

ولم يكن إنجاز السياسة الحضرية الوطنية ممكناً لولا الدعم القيّم والمشاركة الفاعلة من قبل ممثلي الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية والأكاديمية والقطاع الخاص التالية أسماؤهم:

الوزارات والهيئات الحكومية

- اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية
- لجنة الانتخابات المركزية
- سلطة جودة البيئة
- هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية
- وزارة الزراعة
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة العمل
- وزارة الاقتصاد الوطني
- وزارة الأشغال العامة والإسكان
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة السياحة والآثار
- وزارة النقل والمواصلات
- صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- الدفاع المدني الفلسطيني
- سلطة الطاقة والمصادر الطبيعية
- سلطة الأراضي الفلسطينية
- سلطة النقد الفلسطينية
- سلطة المياه الفلسطينية
- مكتب رئيس الوزراء

الهيئات المحلية

- بلدية عبسان الكبيرة
- بلدية النصر
- بلدية الشوكة
- بلدية المصدر
- بلدية بيت لاهيا
- بلدية غزة
- بلدية خان يونس
- بلدية نابلس
- بلدية رام الله
- بلدية وادي غزة

المؤسسات التعليمية

- جامعة القدس
- جامعة بيرزيت
- الجامعة الإسلامية في غزة
- مدرسة الفرندز في رام الله

المؤسسات غير الحكومية

- جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل
- مركز حفظ التراث الثقافي
- المركز النرويجي للاجئين
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني
- مجلس الإسكان الفلسطيني
- تكامل
- الأونروا

الاتحادات والقطاع الخاص

- مركز الهندسة والتخطيط
- نقابة المهندسين
- اتحاد المقاولين الفلسطينيين
- المجموعة العالمية للهندسة والاستشارات

وكان لطواقم وزارة الحكم المحلي التالية أسماؤهم الدور البارز في إعداد السياسة الحضرية الوطنية، وهم: صايل حنون، ريم حمدان، نجوى قنزوعة، ليالي مقدادي، عزام الحجوج، رجاء أبو شمة، بشير البرغوثي، محمد جادالله، جميلة الأطرش، ابراهيم الهموز، صبحي اسكيك، أمال محيسن، تسنيم زيان، زهدي مدوخ، منتصر غزالة، ريكان شوابكة، ضحى أبوحماد، أفنان شماسنة، فاتن تمراز، علي أبوعياش، هاني النجوم، جيهان متولي، ربى أبوميزر، كلارا خورية، شروق جابر، بانا عطية، لمياء القاضي، بسينة أبوعيشة، وجمانة أبوسعدة.

وقاد جهود الإعداد الفريق الاستشاري من جامعة النجاح الوطنية، والمكون من: سليمان الضعيفي، فداء ياسين، سماح صالح، نائل موسى، عنان الجيوسي، علي عبدالحميد، أسامة صالح، أحمد غضية، وئام بلاطية، إيناس ربايعة، ديالا عودة، وبقيادة خالد الساحلي.

وقد تم مراجعة المخرجات وصياغة التقرير النهائي من قبل برنامج موئل الأمم المتحدة في فلسطين، وتحديداً: منى القطب، حنين زقوت، محمد أبوقاعود، ليلى أبوبكر، زياد الشقرا، ورامي أبو زهري.

وتم الإشراف المباشر على عملية إعداد السياسة من خلال عهود عناية، مدير عام وحدة التخطيط والسياسات في وزارة الحكم المحلي، وأحمد الأطرش، مسؤول رئيسي عن البرامج الحضرية في برنامج موئل الأمم المتحدة في فلسطين.

كما تهدي وزارة الحكم المحلي السياسة الحضرية الوطنية لروح المرحوم جهاد ربايعة، الذي كان من ضمن فريق الإعداد، ووافته المنية قبل الانتهاء من إعدادها.

© 2022، وزارة الحكم المحلي، رام الله – فلسطين.

يرحب باستخدام المعلومات المتضمنة بهذه الوثيقة لأهداف تعليمية غير تجارية في حال تم توثيق هذه الوثيقة بشكل صحيح

HS Number: HS/049/22A

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

السياسة الحضرية الوطنية
نحو تحضر مستدام

برنامج الموئل

تقديم

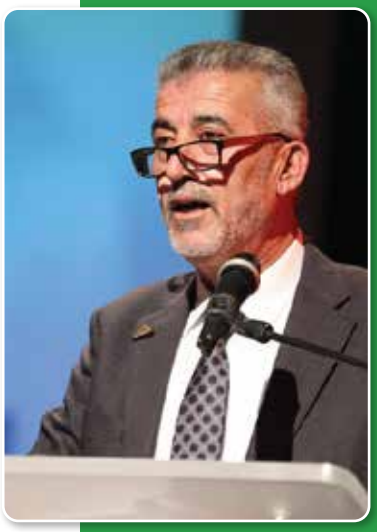

بإسم وزارة الحكم المحلي، يسرني أن أضع أمام مؤسسات دولة فلسطين والمواطن الفلسطيني السياسة الحضرية الوطنية لدولة فلسطين، والتي تم تطويرها بطريقة تشاركية من قبل طواقم الوزارة والشركاء الوطنيين والخبراء المحليين، والتي تشكل الأساس للمخطط الوطني المكاني لفلسطين (2050) قيد الإعداد.

إن هذه السياسة تشكل إطاراً ومرجعاً لتنفيذ التدخلات العامة في المناطق الحضرية من قبل وزارات دولة فلسطين و مؤسسات تقديم الخدمات، إضافة إلى كونها أداة توعوية فيما يتعلق بالتنمية الحضرية المستدامة.

تم اعتماد هذه السياسة بتاريخ 2023/7/17 من قبل الحكومة الفلسطينية ويعد ذلك التزاماً بتحقيق كافة مخرجات هذه السياسة، وربطها بالخطط التنموية الوطنية قصيرة وبعيدة المدى.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى كافة الطواقم الوطنية والمحلية الذين عملوا على تحقيق هذا الإنجاز. كما نتقدم بالشكر أيضاً إلى الاتحاد الأوروبي وموئل الأمم المتحدة على دعمهم لهذا الإنجاز.

م. مجدي الصالح
وزير الحكم المحلي

جدول المحتويات

خلفية عامة 7

السياسة الحضرية الوطنية لدولة فلسطين 9

المحور الأول: قطاع الإسكان 11

المحور الثاني: قطاع النقل والمواصلات 14

المحور الثالث: قطاع التراث الطبيعي والثقافي 17

المحور الرابع: قطاع التنمية الحضرية-الريفية المستدامة 20

المحور الخامس: إدارة وتخفيف الكوارث 23

المحور السادس: الحوكمة الحضرية 26

المحور السابع: الاقتصاد الحضري 29

خلفية عامة

إن واقع الأرض الفلسطينية المحتلة هو حالة تجزئة جغرافية ناتجة عن الظروف الجيوسياسية على الأرض والتمويل المحدود الناجم عن التقلب في تحصيل الإيرادات، والنظام الداخلي لتوزيع الإيرادات بين الهيئات المحلية والحكومة الوطنية، والاقتصاد الضعيف الذي يعتمد على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث أنه لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتخطى مستوى هيكلياً محدداً، حيث انه لا يمكنها الوصول إلى المدخلات من الموارد الطبيعية وحرية نقل الأفراد والبضائع. بدرجات متفاوتة، فإن العوامل المذكورة إما سببها أو أدى لتفاقمها الاحتلال، وحصار قطاع غزة و الحروب المتكررة. في هذا السياق المعقد، ركزت وزارة الحكم المحلي والمجتمع الدولي على تعزيز تقديم الخدمات على المستوى المحلي لتوفير فائدة تنموية ملموسة للمواطنين وتعزيز قدرتهم على الصمود وتعزيز رؤية الهيئات المحلية كهيئات حكومية ذات مصداقية. وكانت عملية التقدم ملحوظة بالرغم من التحديات الموضحة أعلاه، كما أن مجالات الدعم الجديدة أصبحت ممكنة من أجل دعم الديمقراطية المحلية الفاعلة، تخفيض الانقسامات المتعددة داخل قطاع الحكم المحلي، ودعم بناء الدولة الشاملة من خلال تعزيز التعاون الوطني-المحلي.

ولا يمكن للحكومة الفلسطينية على المستوى الوطني معالجة مضاعفات معدلات التحضر غير المسبوقة، حيث أن 77 بالمائة من الفلسطينين يسكنون في المناطق الحضرية (71 بالمائة في الضفة الغربية و87 بالمائة في قطاع غزة)، بشكل رئيسي في مناطق «أ» و«ب»، إضافة الى 8 بالمائة من السكان يعيشون في مخيمات اللاجئين التي تتميز بمستويات عالية من الطابع غير الرسمي وتعتبر ذات طبيعة حضرية، وذلك يجعل سكان الحضر الفعليين في الأرض الفلسطينية المحتلة حوالي 85 بالمائة، وما تبقى 15 بالمائة يعيشون في المناطق الريفية المشار إليها بالمنطقة «ج».

اجتماع الفريق الوطني للهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة. المصدر: موئل الأمم المتحدة (2021)

هذه الحقيقة تفرض ضغطاً متزايداً على الأرض، البنية التحتية، الموارد، خاصة مع النمو الحضري المتزايد بشكل ثابت، مدعوماً بمعدلات النمو الديموغرافي المرتفعة والتنمية المركزة مكانياً مع مساحة محدودة للتوسع. بمعدل نمو حضري 2.85 بالمائة عام 2020، تصنف فلسطين ضمن أعلى 25 بالمائة من البلدان الحضرية. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان فلسطين إلى 6 مليون نسمة في غضون عام 2030، من بينهم 5.3 مليون نسمة في المناطق الحضرية. كما أن ندرة الأراضي و التجزئة المكانية، إلى جانب النمو الحضري السريع و التنمية غير المتكافئة داخل فلسطين أدت إلى زيادة الضغط على الهيئات المحلية. وفي تحليل متصل، فقد تبين بأن نسبة الأراضي المتاحة للاستخدام في الضفة الغربية وقطاع غزة تبلغ 75 و48 بالمائة على التوالي من إجمالي المساحة، وذلك عند استثناء محددات المخطط الوطني المكاني، وهي: الأراضي الزراعية عالية القيمة، المحميات الطبيعية، الغابات، ومناطق التنوع الحيوي، بالإضافة إلى استثناء المناطق المبنية مسبقاً (الشكل رقم 1). وعند الأخذ بعين الاعتبار المحددات المفروضة من السلطات الإسرائيلية على استخدام الأراضي والمتمثلة بالمستوطنات الإسرائيلية، القواعد العكسرية، مناطق إطلاق النار، الجدار العازل والطرق الالتفافية، فتنخفض نسبة الإراضي المتاحة للاستخدام إلى نحو 38 بالمائة من مساحة الضفة الغربية (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 1: الأراضي المتاحة للاستخدام بالنظر لمحددات المخطط الوطني المكاني والمناطق المبنية.

الشكل رقم 2: الأراضي المتاحة للاستخدام بالنظر لمحددات المخطط الوطني المكاني والمناطق المبنية والمحددات الإسرائيلية.

هناك قيود مفروضة على وصول الفلسطينيين إلى مناطق الصيد على طول ساحل غزة على البحر الأبيض المتوسط (12–3 أميال بحرية). بالإضافة إلى ذلك، غالبية منطقة البحر الميت محظورة على الاستخدام والتطوير المجتمعي الفلسطيني.

تمثل المنطقة «ج» أكثر من 60 بالمائة من أرض الضفة الغربية وتعتبر حجر الأساس في إقامة الدولة الفلسطينية، حيث أنها تحتوي على موارد طبيعية وتاريخية قيمة. كما أن حوالي 300,000 من فلسطيني المنطقة «ج» يواجهون مشاكل تتعلق بالتجزئة الجغرافية والإدارية و القيود التمويلية. هذه الشروط يتم تكثيفها من خلال السيطرة على القدس الشرقية المحتلة والضفة الغربية، بما في ذلك الجدار العازل، المستوطنات الإسرائيلية، الطرق الالتفافية، ومناطق إطلاق النار والمناطق العسكرية وما إلى ذلك. كما يوجد حالياً 18,711 أمر هدم ضد المباني المملوكة للفلسطينين في جميع أنحاء الضفة الغربية، 92.3 بالمائة منها في الأراضي المصنفة «ج»، و ولا يزال هدم المنازل والبنية التحتية مستمراً. ويتأثر الكثير من الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المصنفة «أ» و«ب» أيضاً، حيث أن لديهم ممتلكات ومصادر رزق في المناطق المصنفة «ج». وبدون إذن تخطيط من الإدارة المدنية الإسرائيلية، تعتبر السلطات الإسرائيلية البناء بمختلف أنواعه على أنه غير قانوني ومعرض لاحتمالية الهدم.

السياسة الحضرية الوطنية لدولة فلسطين

يعرف موئل الأمم المتحدة السياسة الحضرية الوطنية على أنها «مجموعة متجانسة من القرارات المستمدة من عملية مدروسة تقودها الحكومة لتنسيق وحشد مختلف الجهات الفاعلة من أجل رؤية وهدف مشتركين من شأنه تعزيز التنمية الحضرية التحويلية والإنتاجية والشاملة والمرنة على المدى الطويل». وهي عملية متعددة القطاعات ومتعددة المستويات ومتعددة أصحاب العلاقة وتتمحور حول التنمية البشرية والتي تهدف إلى تنمية المناطق الحضرية.

تعد السياسة الحضرية الوطنية أداة أساسية يمكن للحكومة من خلالها تسهيل أنماط التحضر الإيجابية ويجب أن تكون قادرة على خلق الظروف المواتية من خلال نهج ثلاثي المحاور – الإطار القانوني المناسب، والتمويل للبلديات، والتخطيط والتصميم الذي يوضح التنسيق الأفقي والرأسي. تتطلب القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المعقدة التي تظهر في المناطق الحضرية في فلسطين منهجية أوسع للسياسة الحضرية ومستوى أعلى من التنسيق الرأسي والأفقي، فضلاً عن الشراكات الإبداعية خارج القطاع العام. على هذا النحو، فإن قيمة السياسة الحضرية الوطنية ليست فقط في المنتج نفسه، ولكن أيضاً في العملية التي يمكن أن تتيح البيئة لاتخاذ قرارات مدروسة ودعمها من قبل طبقات مختلفة من المجتمع الفلسطيني.

في إطار الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين (2021–2023)، والتي تتمحور حول التنمية المناطقية، فك الارتباط مع الاحتلال، والاستراتيجيات عبر القطاعية، تساهم السياسة الحضرية الوطنية للتنمية في رؤية الدولة الفلسطينية المستقلة المبنية على الديمقراطية، المساواة، الأمان، الشفافية، وسيادة القانون. بالإضافة إلى ذلك، تساهم السياسة الحضرية الوطنية بشكل مباشر في المحور الثاني من محاور الخطة الوطنية للتنمية :»التميز في خدمة الناس»، والمحور الثالث «التنمية المستدامة». تعد السياسة الحضرية الوطنية والمخطط الوطني المكاني – قيد التطوير حالياً من قبل الحكومة مترابطتان ومتشابكتان بشكل وثيق. يهدف المخطط الوطني المكاني إلى تقييم السيناريوهات الممكنة والمرغوبة من حيث عمليات التحول الاقتصادي، وتغيير الأهمية النسبية للقطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعملية التحضر المتسارعة للطلب المتزايد المتوقع على الإسكان والخدمات وما إلى ذلك. تدعم السياسة الحضرية الوطنية الوزارات في برمجة الاحتياجات بشكل مستقل وإعداد الخطط القطاعية وفقاً لذلك. يساهم التحليل والتركيز الاستراتيجي المعتمد للسياسة الحضرية الوطنية بما في ذلك أبعادها المكانية في إنشاء تصور مرجعي لفلسطين بالنسبة للمخطط الوطني المكاني. نتج عن السياسة الحضرية الوطنية تحليلاً قطاعياً لآليات الجهوزية المطلوبة وإصلاح القطاعات ذات العلاقة.

تساهم السياسة الحضرية الوطنية في تحقيق وقياس الإنجاز نحو هدف التنمية المستدامة الحادي عشر. وقعت فلسطين باعتبارها دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة على أجندة 2030 للتنمية المستدامة في أيلول من العام 2015، وبالتالي اعتمدت الهدف الحادي عشر: «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة». كما اعتمدت فلسطين الخطة الحضرية الجديدة في تشرين أول من العام 2016، والتي تحدد الوسائل والأدوات الحاسمة التي يمكن للمدن من خلالها تحقيق الهدف الحادي عشر.

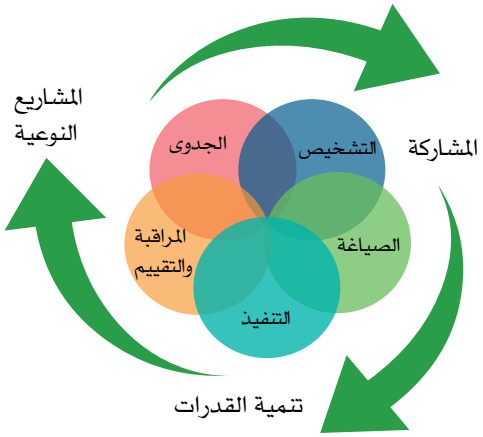

الشكل 3: عملية إعداد السياسة الحضرية الوطنية

إن السياسة الحضرية الوطنية هي عملية تقودها الحكومة وتوفر خطة لتحديد التحديات و/أو الفرص، وضع الأهداف، وتفويض الأدوار، والقدرة على مراقبة وتقييم نجاح السياسة. تتكون السياسة الحضرية الوطنية، بحسب موئل الأمم المتحدة، من خمس مراحل: الجدوى، التشخيص، الصياغة، التنفيذ، والمراقبة والتقييم. إضافة إلى ثلاث ركائز وهي: المشاركة، بناء القدرات، والمشاريع التحفيزية. وتتميز السياسة الحضرية الوطنية بأنها عملية مترابطة، كما هو موضح في (الشكل رقم 3). تم تطوير السياسة الحضرية الوطنية من خلال المشاورات العامة التي تشمل كافة شرائح المجتمع، بما في ذلك النساء و الشباب في جميع أنحاء الارض الفلسطينية المحتلة على المستوى المحلي من قبل وزارة الحكم المحلي وبدعم من موئل الامم المتحدة. استندت مرحلة التشخيص بالكامل إلى عملية تحديد السمات الحضرية التي أجرتها وزارة الحكم المحلي وموئل الأمم المتحدة في إطار تقرير الحالة بشأن تحقيق الهدف الحادي عشر في فلسطين (2021). ستتطلب مراحل التنفيذ والمراقبة والتقييم على مدى العقد القادم عملاً مفصلاً على المستوى الوطني ويجب أن يرتكز على خطة التنمية الوطنية (2021–2023) والمخطط الوطني المكاني (2050).

على مدار العام الفائت، قادت وزارة الحكم المحلي وشركاؤها عملية استشارية لتحديد الأولويات والركائز الرئيسية للسياسة الحضرية الوطنية. تمت إدارة المشاورات من قبل فريق عمل يضم اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية، والفريق الاستشاري من جامعه النجاح الوطنية، وموئل الامم المتحدة. وشملت المشاورات أصحاب العلاقة من قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. لم يتم استبعاد مخيمات اللاجئين ولكنها لم تشارك بشكل مباشر في عملية إعداد السياسة الحضرية الوطنية. وقد كانت المحاور التي تم تحديدها هي: الإسكان، النقل والمواصلات، التراث الطبيعي والثقافي، التنمية الحضرية والريفية المستدامة، إدارة المخاطر والكوارث، الحوكمة الحضرية، والاقتصاد الحضري. ولم يغب موضوع تغير المناخ عن حلقات النقاش بين أصحاب العلاقة، حيث تمت التوصيه بأخذه بعين الاعتبار عند رسم السياسات المتعلقة بكافة الركائز المذكورة أعلاه، وخاصة فيما يتعلق بالركيزة الخامسة المتعلقة بإدارة المخاطر والكوارث.

اجتماع تشاوري لمناقشة السياسة الحضرية الوطنية. المصدر: موئل الأمم المتحدة (2022)

المحور الأول: قطاع الإسكان

تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية

خلفية

يشهد قطاع الإسكان في فلسطين مبادرات حكومية أو شبه حكومية أو خاصة للنهوض بهذا القطاع الهام، ومن أجل التغلب على التحديات والصعوبات الكثيرة التي تحفه والتي تتمثل بشكل رئيسي بممارسات الاحتلال الاسرائيلي وسياساته التخطيطية التقييدية والاقصائية على الأرض الفلسطينية؛ والذي ترتب عليه حالة من عدم الأمان في حيازة المسكن خصوصاً في مناطق القدس الشرقية ومناطق (ج)، إضافة إلى شح المساكن ميسورة التكلفة وزيادة الاكتظاظ بفعل محدودية التوسع الأفقي والحاجة إلى أعداد كبيرة من المساكن لسد احتياجات النمو السكاني في فلسطين.

أولويات السياسة هي

1. سكن آمن وميسر وملائم للجميع بما يشمل مساكن خاصة لذوي الإعاقة والفقراء والمسنين ومتجاوب للظروف البيئية والتغير المناخي
2. قطاع إسكان مستدام ضمن أولويات التنمية الوطنية الهادفة الى تثبيت حق المواطن في السكن على كامل الأرض الفلسطينية
3. تشريعات وقوانين وأنظمة ضابطة وناظمة لقطاع الإسكان في فلسطين
4. شراكات فاعلة لتوفير بيئة حاضنة وداعمة لتحقيق إسكان ميسر ومستدام، بما يشمل محفظة مالية داعمة لحق المواطن في سكن آمن وميسر

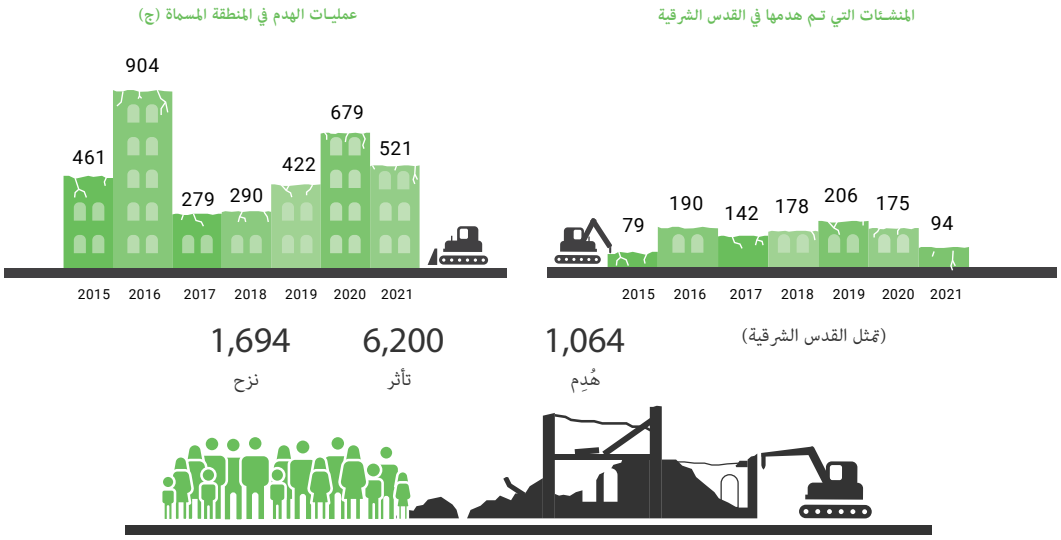

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – الأرض الفلسطينية المحتلة، 2021

سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية أو سكن غير ملائم

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018

التحديات	الاستجابة
تهديد أمن حيازة المسكن	دعم الحق الفلسطيني في الوجود الإسكاني على كافة الأرض الفلسطينية وتوفير بيئة تعزز من قدرة المواطن في الحصول على سكن ميسر وكريم
إعاقة تنفيذ سياسات التخطيط والتنمية الفلسطينية المستدامة في ظل الممارسات الإسرائيلية من هدم وتوسع الإستيطان ومصادرة الأرض الفلسطينية	الدفاع عن حق الفلسطينيين في التخطيط المكاني وتمكينهم من الوصول إلى كافة الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية
الكثافة السكانية العالية في العديد من التجمعات السكنية وبالأخص في قطاع غزة	توفير أعداد من الوحدات السكنية الملائمة والميسرة لتلبية احتياجات الطلب السكني للفلسطينيين بالاعتماد على مخطط سكاني مفصل
نظام تشريعي ضعيف لا يتماشى مع احتياجات قطاع الاسكان للتجمعات الفلسطينية	مراجعة الأطر التشريعية والقانونية والتنظيمية ذات الصلة بحيث تشمل الأبعاد المتعلقة بحق الانسان في الحصول على سكن آمن ومستدام والمحافظة على المحميات ضمن المخطط الوطني المكاني
قلة توفر مساكن ميسورة التكلفة	تأسيس صندوق وطني لغايات تنفيذ مشاريع إسكان ميسر وإيجاد شراكات فاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص
الافتقار إلى القدرات المؤسسية وتداخل الصلاحيات	تحسين قدرات المؤسسات الحكومية ذات الصلة وتحديد الصلاحيات

أهداف التنمية المستدامة

المساهمة المباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

المساهمة غير المباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

الاندماج الاجتماعي وعدم ترك أي شخص خلف الركب

إعطاء الأولوية للفئات والمناطق المعرضة للخطر، وخاصة القدس الشرقية، والمنطقة «ج»، وقطاع غزة، ومخيمات اللاجئين، مع مراعاة التحديات والاحتياجات المختلفة و إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً في الإسكان العام، بما في ذلك الأسر التي تعيلها نساء.

تطوير التعريف الوطني للقدرة على تحمل التكاليف وسياسات الإسكان العام بطريقة تشاركية بناءً على احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، وخاصة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والشباب.

الاستدامة البيئية

دمج السلامة والمواد والأساليب الخضراء وأساليب البناء الفعالة في قوانين البناء والأطر التنظيمية والتشريعية.

المحافظة على المناطق والمساحات المحددة كالتنوع الحيوي والمحميات الطبيعية والأراضي الزراعية عالية القيمة في عمليات تحديد المساحات والمناطق الجديدة للإسكان.

القضايا الشاملة الأخرى

تعزيز قدرة المؤسسات العاملة في قطاع الإسكان بما يضمن تمكينها من وضع سياسات إسكانية فاعلة.

جمع البيانات المتعلقة بقطاع الإسكان وتحليلها وإنشاء مرصد وطني للإسكان يوحد الجهود وينسقها.

تفعيل تطبيق لوائح البناء ولوائح التخطيط والتنظيم والتي ستساهم في وجود قطاع إسكان ميسر ومستدام.

المحور الثاني: قطاع النقل والمواصلات

تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية

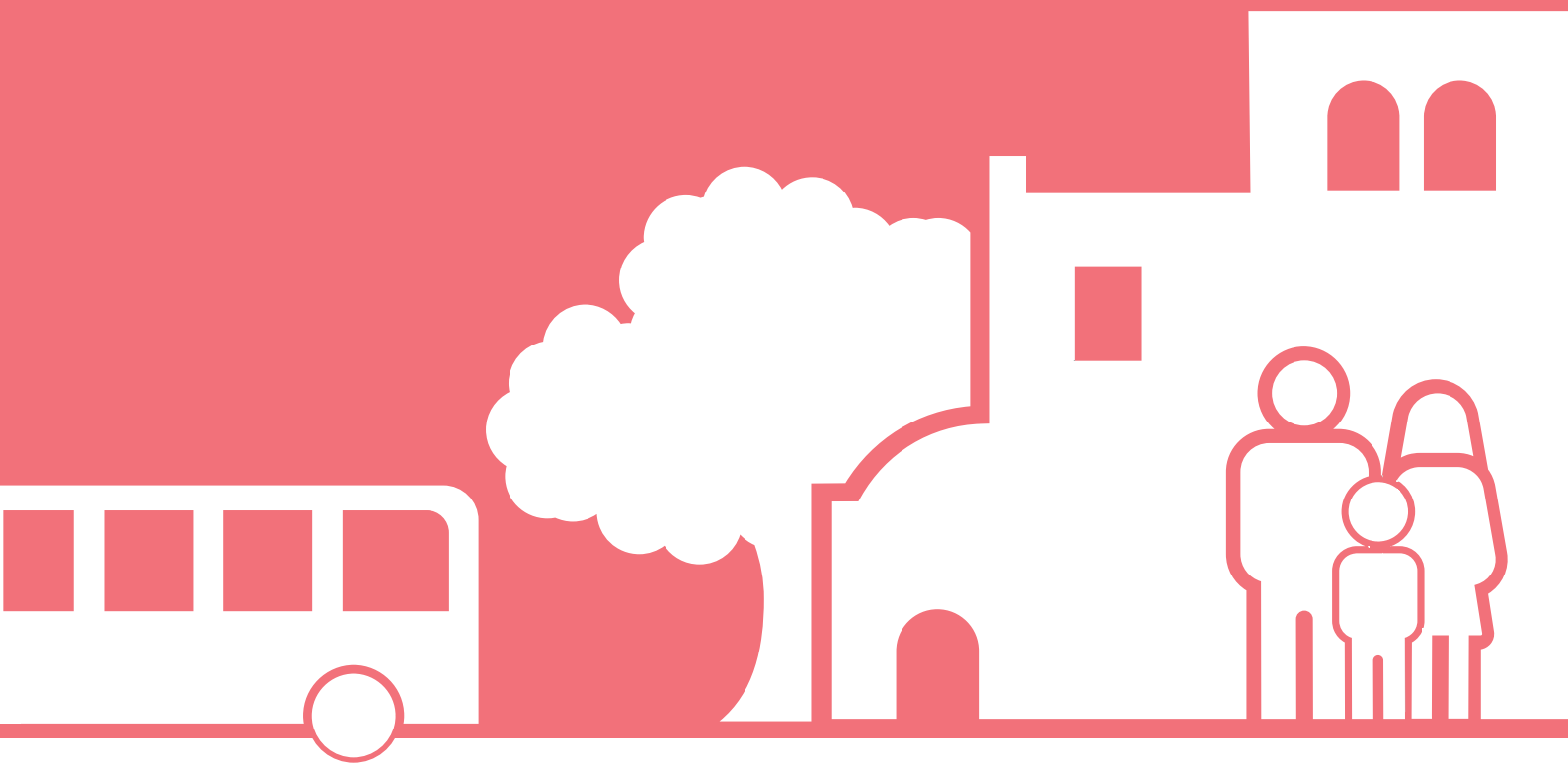

خلفية

تواجه المناطق الحضرية الفلسطينية تحديات في قيود التواصل الجغرافي والتنقل نتيجة للتقسيمات الجغرافية السياسية وقيود الحركة المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، يضاف إلى ذلك أن جميع مراكز المدن والمراكز التجارية والتجمعات الرئيسية في فلسطين تعاني من الازدحام المروري الشديد نتيجة للازدياد المستمر في معدل ملكية المركبات ومحدودية فرص التوسع والتطوير وقلة الاعتماد على المواصلات العامة، لذلك فإن هذه الظروف أنتجت نظام نقل غير مستدام، فمستوى خدمة المرور متدن، ومعدل زمن الرحلات ومستوى التأخير مرتفع، ومعدل استهلاك المركبات من الطاقة مرتفع.

أولويات السياسة هي

1. التنسيق بين التخطيط الحضري وتخطيط المواصلات والتكاملية بينهما
2. زيادة كفاءة شبكة الطرق وخدمات النقل والمواصلات بما يشمل وسائل نقل خاصة بذوي الإعاقة والمسنين
3. النقل متعدد الوسائط المستدام بيئياً واجتماعياً واقتصادياً والذي يشجع على استخدام المركبات الصديقة للبيئة

خلفية عن المواصلات العامة

1,107.8 كم
طول طرق النقل العام

% 63
251,684 دونم
منطقة مبنية تتميز بسهولة الوصول

% 14
36,617 دونم
منطقة مبنية تتميز بسهولة الوصول في المنطقة ج

نسبة السكان الذين يتمتعون بسهولة الوصول الى وسائل النقل العامة

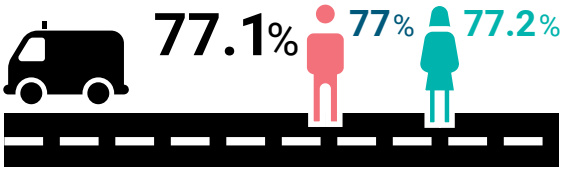

14 - 0	76.3 %	76.5%	76.2%
15 - 24	77.2 %	77.4%	77.0%
25 - 34	78.1 %	77.9%	78.2%
35 - 44	74.7 %	73.6%	75.7%
45 - 54	77.8 %	77.5%	78.0%
55 - 64	79.6 %	78.9%	80.3%
65+	83.5 %	83.4%	83.5%

المصدر: وزارة النقل والمواصلات – معلومات أولية، 2021

التحديات	الاستجابة
ضعف التكامل بين التخطيط الحضري وتخطيط المواصلات	تعزيز تكامل التخطيط الحضري وتخطيط المواصلات، وإنشاء مراكز حضرية جديدة، وتوفير البنية التحتية والخدمات المناسبة التي تأخذ دراسات التأثير في الاعتبار كجزء من عملية التخطيط الحضري تحسين الخدمات الرقمية والتطوير المؤسسي لوزارة النقل والمواصلات لدعم التدخلات الموجهة نحو الحلول، مثل تسريع تقديم الخدمة
ضعف البنية التحتية لشبكة الطرق وارتفاع مستوى الازدحام المروري نتيجة الزيادة المطردة لعدد المركبات مقابل ما يلزمها من بنية تحتية عدم وجود أنظمة نقل متعددة الوسائط	الشروع في استخدام حلول النقل المستدامة، من حيث تطوير المراكز الحضرية الصديقة للمستخدمين والبيئة؛ خلق بيئة حضرية تقلل الاعتماد على المركبات الخاصة، وتشجع على المشي، واستخدام الدراجات الهوائية/ الكهربائية، ووسائل النقل العامة والصديقة للبيئة؛ إنشاء محطات نقل عام مركزية خارج المناطق الحضرية الرئيسية؛ إدخال حافلات المدينة وحافلات النقل السريع والسكك الحديدية الخفيفة والمركبات الكهربائية الصديقة للبيئة؛ وتوفير البيئة والبنية التحتية اللازمة تحسين مستوى الخدمة على الشوارع من حيث التخطيط والتنفيذ والصيانة

أهداف التنمية المستدامة

المساهمة المباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

المساهمة غير المباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

الاندماج الاجتماعي وعدم ترك أي شخص خلف الركب

إعطاء الأولوية للفئات والمناطق الضعيفة، لا سيما القدس الشرقية والمنطقة "ج" وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين، مع ملاحظة التحديات والاحتياجات المختلفة، وضمان الوصول إلى جميع وسائل النقل العام والمناطق و ضبط وسائل النقل غير المرخصة وغير الآمنة.

الاستدامة البيئية

الترويج لاستخدام الأنماط غير الآلية للنقل داخل المناطق الحضرية وتشجيع استخدام المركبات الصديقة للبيئة، واختبار انبعاثات الكربون من المركبات أثناء الترخيص.

القضايا الشاملة الأخرى

تحسين قدرات المؤسسات العامة في جمع البيانات وتحليلها.

إنفاذ قوانين النقل وتنظيم المرور.

المحور الثالث: قطاع التراث الطبيعي والثقافي

تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية

خلفية

منذ قبول دولة فلسطين كدولة كاملة العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في شهر تشرين ثاني من عام 2011، تم إدراج ثلاثة مواقع محلية للتراث الثقافي في قائمة التراث العالمي. ومن المقرر ترشيح قائمة تضم 14 موقعاً من حوالي 7,000 موقع أثري و 50,000 مبنى تاريخي موجود في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مع الإنفاق الحكومي المنخفض للغاية على الحفظ والترويج، هناك حاجة إلى إعطاء الأولوية للقطاع للحصول على الفوائد الاقتصادية والثقافية.

أولويات السياسة هي

1. حماية مواقع التراث الثقافي والطبيعي وصيانتها بشكل فعال
2. تثبيت وحماية ملكية الأراضي والممتلكات
3. الاستثمار في حماية التراث الثقافي والطبيعي وتوثيقه بشكل دوري

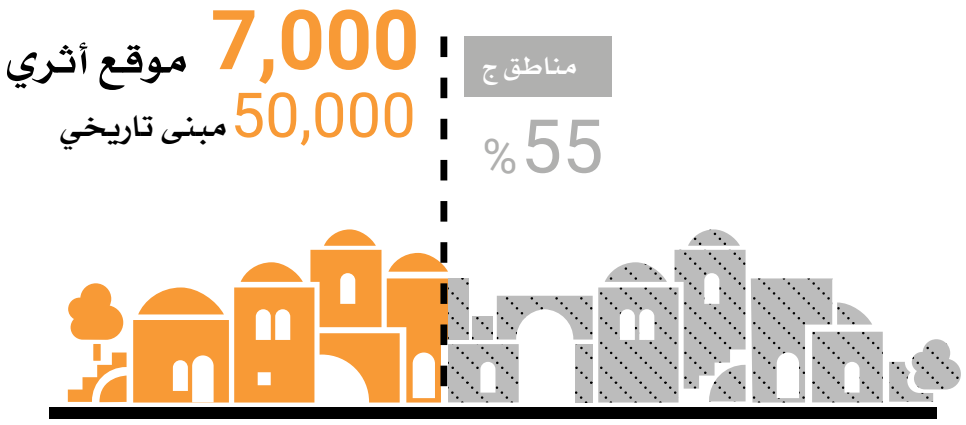

نصيب الفرد من الإنفاق على الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي

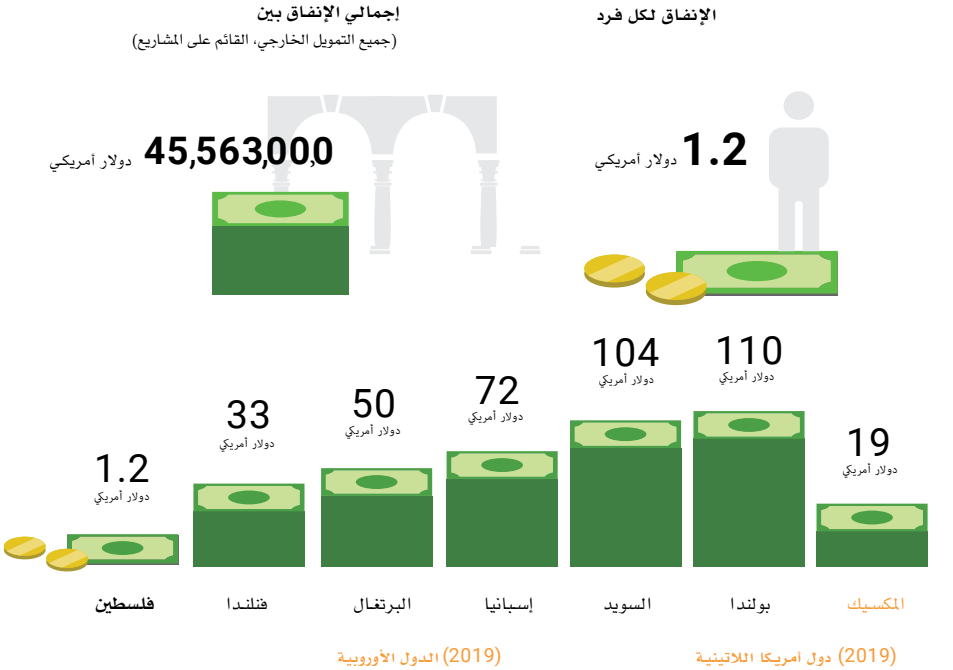

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2021

التحديات	الاستجابة
ضعف الدعم لحماية التراث الطبيعي والثقافي والحفاظ عليه	وضع خطة شاملة تتضمن الجوانب التخطيطية والمعمارية والخدمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والإدارية توسيع جهود الحماية وإعادة التأهيل لتغطية جميع مواقع التراث الوطني خارج حدود "المنطقة أ" وتجنيد الأموال اللازمة لعمليات الحماية اعداد لائحة وطنية لعناصر التراث الثقافي غير المادي
عدم وجود قاعدة بيانات لمواقع التراث الطبيعي والثقافي	تحديث سجلات المواقع الوطنية وتحسين جمع البيانات حول مواقع التراث الطبيعي والثقافي، لدعم اتخاذ القرار والإدارة
التحديات المتعلقة بإخلاء الأراضي وحقوق الملكية	تحسين التنسيق مع الهيئات المحلية لحماية المواقع داخل المراكز الحضرية والريفية
ضعف الاستثمار في التراث الطبيعي والثقافي	إجراء تقييمات للحفاظ على التراث لتحديد المواقع المحتملة لإعادة التأهيل والاستخدام والتطوير، باستخدام توصيات المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية لليونسكو التثقيف والتوعية بأهمية الحفاظ على مواقع التراث الثقافي والطبيعي؛ بما في ذلك الاندماج في المناهج التعليمية، بين مجموعات الشباب، والمسارات البيئية والثقافية اتاحة المجال وتشجيع الاستثمار في قطاع التراث الطبيعي والثقافي واصلاح الاطار القانوني والمؤسسي

أهداف التنمية المستدامة

المساهمة المباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

المساهمة غير المباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

الاندماج الاجتماعي وعدم ترك أي شخص خلف الركب

إعطاء الأولوية للفئات والمناطق الضعيفة، لا سيما القدس الشرقية والمنطقة "ج" وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين، مع ملاحظة التحديات والاحتياجات المختلفة.

الاستدامة البيئية

حماية وإعادة استخدام مواقع التراث الطبيعي والثقافي كأماكن عامة تمثل الابتكار الريادي وتعزز التغيير السلوكي.

القضايا الشاملة الأخرى

تحسين قدرات المؤسسات العامة في جمع البيانات وتحليلها والتحديث المستمر لقاعدة بيانات التراث الطبيعي والثقافي لتشمل معلومات شاملة.

تعزيز حماية التراث الطبيعي والثقافي.

المحور الرابع: قطاع التنمية الحضرية-الريفية المستدامة

تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية

خلفية

يركز الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة ضمن غاياته إلى ضرورة دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية. لا ينبغي أن تؤدي التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الحضرية إلى إهمال المناطق الريفية. اتباع نهج تكاملي؛ يجب أن تكون تنمية المناطق الحضرية موازية لتنمية المناطق الريفية بغض النظر عن ذروة التحضر في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أولويات السياسة هي

1. التكامل والربط بين المناطق الحضرية والريفية وتقليل ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر بل وعكسها
2. الترويج للتكنولوجيا وتوفير المعلومات المكانية بطريقة يسهل الوصول إليها وزيادة مشاريع التمكين الاقتصادي والتركيز على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا
3. تدخلات التخطيط الحضري المستدام القائمة على تعميم سياسات المشاركة العامة في التخطيط المحلي والوطني والحكم المحلي لزيادة المدخلات في عمليات صنع القرار وزيادة شروط المساءلة
4. تقديم أدوات ومنهجيات جديدة لحرفة التخطيط الحضري في فلسطين من شأنها أن تنتقل من استخدام الأراضي التقليدية والتخطيط الفيزيائي إلى سيناريوهات النمو الحضري وتقنيات النمذجة لتحقيق الاستدامة من حيث التدخلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

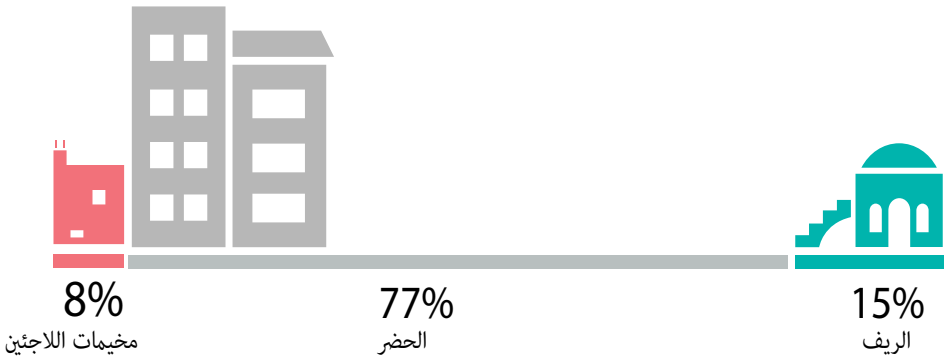

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017

نسبة السكان في المناطق الحضرية والريفية

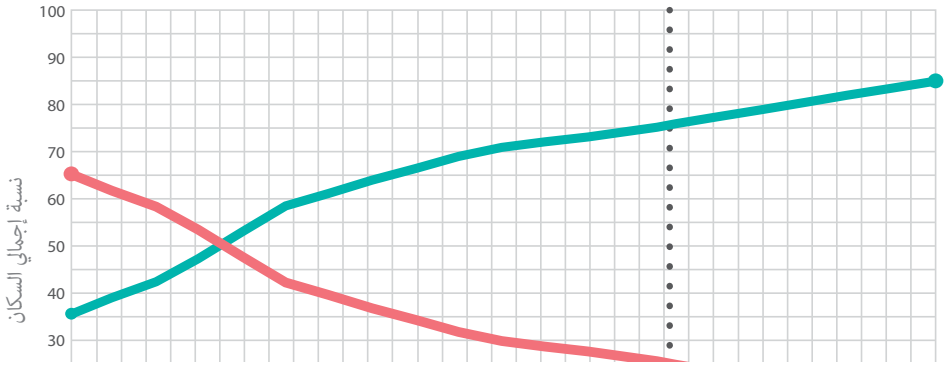

المصدر: الأمم المتحدة – قسم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2019

التحديات	الاستجابة
ضعف التكامل بين المناطق الحضرية والريفية والهجرة من الريف إلى الحضر	وضع تعريف وظيفي واضح للمناطق الحضرية والريفية، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع السياسي للمخيمات الفلسطينية تنمية المناطق الريفية مع مراعاة تغير المناخ والبيئة والصحة وجوانب الاستدامة
عدم الاهتمام بالتنمية المستدامة والتخطيط المكاني (حضري وريفي)	تطوير نظام حضري ريفي متكامل ومستدام يقوم على اللامركزية والشراكة بين مختلف المستويات تعميم الوصول إلى التمويل، والإدارة الحضرية، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والنهج التشاركي، والحد من المخاطر، وما إلى ذلك
لا يوجد إطار مفاهيمي وتخطيطي للمناطق الحضرية والريفية	اقتراح أدوات ومنهجيات جديدة للتخطيط العمراني في فلسطين لتحقيق الاستدامة
الهجرة من الريف إلى الحضر	وضع السياسات الهادفة إلى عكس الهجرة وتقليلها

أهداف التنمية المستدامة

المساهمة المباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

المساهمة غير المباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

الاندماج الاجتماعي وعدم ترك أي شخص خلف الركب

إعطاء الأولوية للفئات والمناطق الضعيفة، لا سيما القدس الشرقية والمنطقة "ج" وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين، مع ملاحظة التحديات والاحتياجات المختلفة.

ضمان العدل والتوزيع العادل في تخصيص السياسات والجهود والميزانيات التنموية في الريف أسوة بالحضر.

الاستدامة البيئية

اعتماد ومناصرة الاستراتيجيات الصديقة للبيئة وتغير المناخ في كل من المناطق الحضرية والريفية والتنمية.

دمج البعد البيئي وتغير المناخ في الاستراتيجيات والخطط والمخططات الهيكلية الحضرية والريفية.

القضايا الشاملة الأخرى

صياغة تعريف وظيفي ملائم للغرض للمناطق الحضرية والريفية يعالج الخصائص الخاصة لكل منطقة ويساهم في تقييم صياغة خطة التنمية المستقبلية.

المحور الخامس: إدارة وتخفيف الكوارث

تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية

خلفية

تم وضع خطط الحد من مخاطر الكوارث وخطط للاستجابة لها في فلسطين للاستجابة من قبل السلطات الوطنية ذات الصلة بدعم من الجامعات ومراكز البحوث الأخرى. ينصب التركيز الأساسي على بناء قدرات برامج الدفاع المدني. بما في ذلك مكافحة الحرائق والاستجابة للطوارئ. إن الحاجة إلى التكيف مع تغير المناخ لها الأولوية وهي قيد التنفيذ بالفعل في فلسطين من خلال تطوير خطط التكيف الوطنية ومشاريع التكيف المحلية، ومع ذلك، فقد كان تمويل التكيف محدوداً، ولا بد لخطط التكيف أن تدمج التأثيرات الحضرية، لا سيما على الفئات الضعيفة.

أولويات السياسة هي

1. الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقديم الحوافز للمواطنين والقطاع الخاص لاستخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة
2. دعم الطاقة المتجددة ومنخفضة الكربون
3. إدارة بيانات تغير المناخ
4. استعادة التنوع الحيوي وحمايته
5. بناء القدرات والتأهب لتغير المناخ والكوارث الطبيعية على المستوى المحلي
6. تعزيز قدرة السلطات المحلية في تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها

عدد المتأثرين بالكوارث الطبيعية في فلسطين

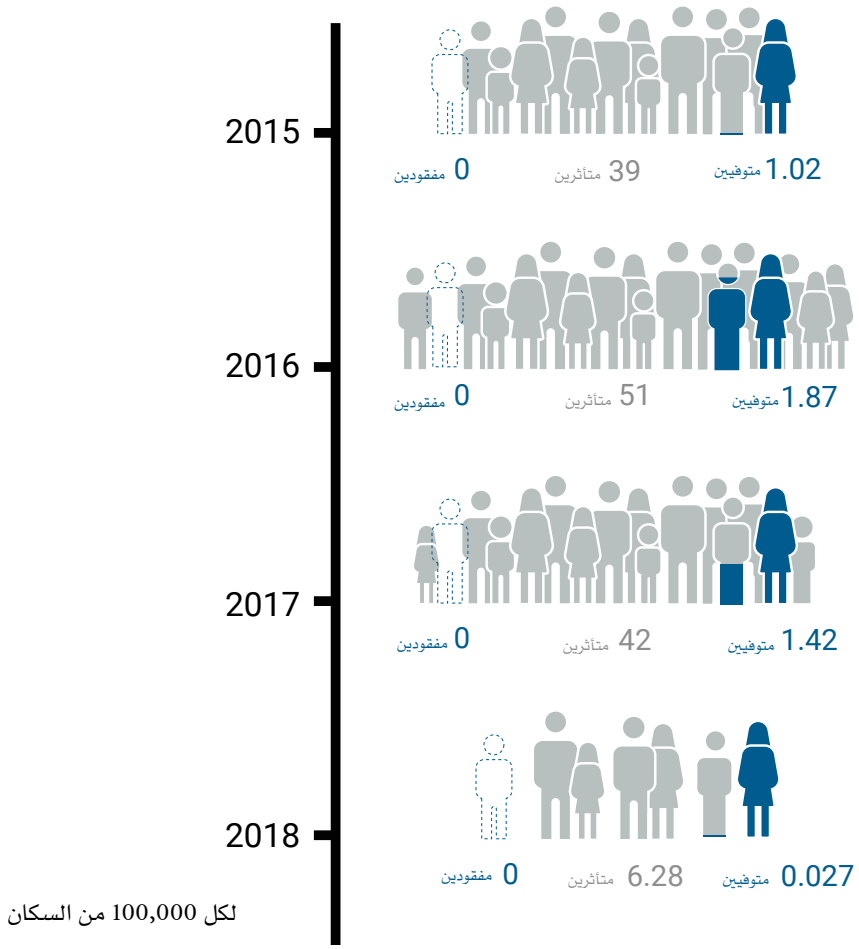

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية- الأرض الفلسطينية المحتلة، 2021

التحديات	الاستجابة
عدم تفعيل الإطار القانوني/ المؤسسي لمعالجة القضايا المتعلقة بالمخاطر الطبيعية وتغير المناخ	تعميم وإدماج الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في التخطيط الوطني لتحقيق التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ
ضعف سياسات الحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالتأهب للكوارث والتخفيف من حدتها وتدابير الاستجابة	الدعوة إلى تقنين التنمية الحضرية منخفضة الكربون من خلال تشجيع ودعم وضع الخطط والاستراتيجيات على المستوى المحلي للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري
القيود الإسرائيلية على استخدام التقنيات والأجهزة المتطورة المستخدمة في رصد الكوارث الطبيعية المختلفة وقضايا التغير المناخي	الدعوة إلى حق الوصول إلى التقنيات المتقدمة لحماية الموارد الطبيعية والثقافية
التخلص غير الصحيح من النفايات بما يشمل النفايات الإلكترونية، وعدم الالتزام بإعادة تدوير النفايات، إلخ	بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ من خلال التخطيط وتنظيم استخدام الأراضي وتوفير البنية التحتية والخدمات الحيوية تطوير البنية التحتية للإدارة السليمة للنفايات الصلبة والتخلص الآمن منها
قلة الوعي بالعوامل البيئية والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية	رفع الوعي وتعزيز وسائل المعرفة لدى الجمهور بالعوامل البيئية والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية
الحاجة لتوحيد البيانات المتعلقة بتغير المناخ	صياغة برنامج وطني عبر قطاعي لتغير المناخ
محدودية الميزانية المخصصة للحد من مخاطر الكوارث وتأثيراتها على المناطق الحضرية والريفية، وخاصة على الفئات المهمشة	تشجيع اللامركزية في معالجة تغير المناخ في المناطق الحضرية

أهداف التنمية المستدامة

المساهمة المباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

المساهمة غير المباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

الاندماج الاجتماعي وعدم ترك أي شخص خلف الركب

إعطاء الأولوية للفئات والمناطق الضعيفة، لا سيما القدس الشرقية والمنطقة "ج" وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين، مع ملاحظة التحديات والاحتياجات المختلفة، بما في ذلك ضمان التوزيع العادل للقدرات وجهود الاستعداد للكوارث في كل من المناطق الحضرية والريفية.

الاستدامة البيئية

دمج استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ وجوانب ومبادئ استراتيجيات البيئة المستدامة في الأطر والسياسات التشريعية على جميع المستويات؛ الوطنية والإقليمية والمحلية وعبر جميع القطاعات.

القضايا الشاملة الأخرى

بناء إطار وطني موحد لجمع البيانات ورسم خرائط المخاطر يضمن التنسيق المناسب بين جميع كيانات التنفيذ (الأولية والثانوية) ذات الصلة.

ضمان المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة في المجتمع.

المحور السادس: الحوكمة الحضرية

تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية

خلفية

الهيئات المحلية في الأرض الفلسطينية المحتلة موجودة منذ فترة طويلة. لقد تطورت بمرور الوقت مع جزء كبير من إطارها المؤسسي والقانوني الذي يعود أصله إلى الأنظمة السياسية والقانونية المختلفة التي حكمت الأرض الفلسطينية[1]. وهذا يفسر تعقيدات الوضع المؤسسي لنظام الإدارة المحلية الفلسطيني الحالي كما هو عليه اليوم. كانت السمة الثابتة لتلك الأنظمة السياسية هي الهيمنة القوية للإدارة المركزية. عملت الإدارة المحلية في الغالب كوسيلة لتقديم الخدمات للمواطنين في حدود قدراتهم التشغيلية. تعزز الإدارة الحضرية آليات المساءلة الحكومية وتستجيب لمطالب المواطنين وتضمن نزاهة الإجراءات القانونية، لذلك استثمرت السلطة الفلسطينية بشكل مكثف في تعزيز دور الهيئات المحلية.

أولويات السياسة هي

1

تفعيل وتطبيق النظام القانوني في مجال التخطيط المكاني

2

دعم الهيئات المحلية في الجهود المبذولة لتحقيق اللامركزية وتنويع مصادر إيراداتها، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المستند إلى الأراضي

تصنيف الهيئات المحلية

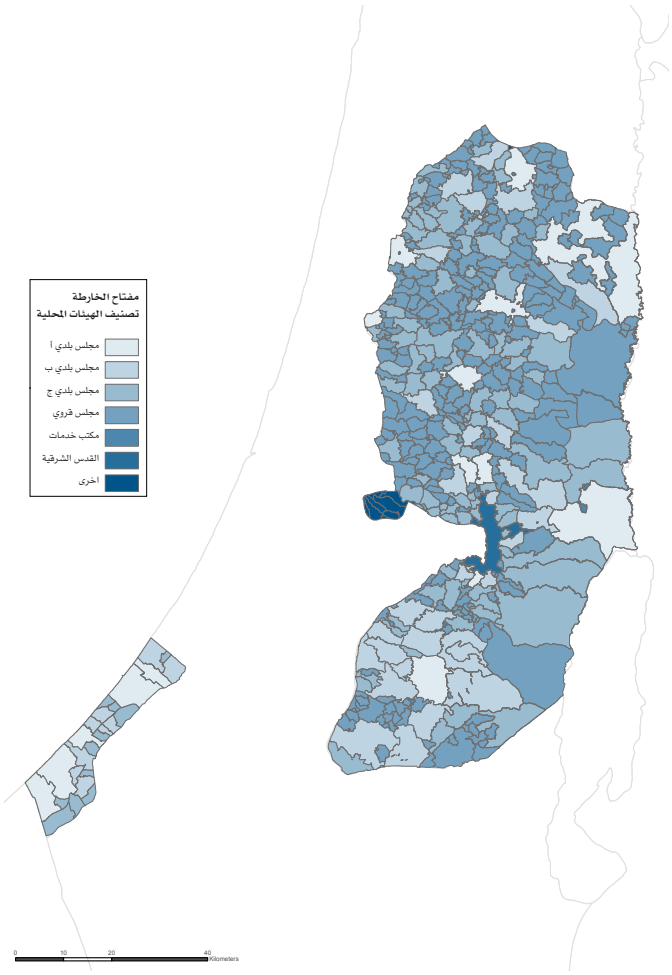

المصدر: وزارة الحكم المحلي، 2021

1 الإمبراطورية العثمانية (1917–1970)، الانتداب البريطاني (1917–1948)، تأثير الحكم الأردني في الضفة الغربية والحكم المصري في قطاع غزة (1948–1967) والاحتلال الإسرائيلي (من 1967 حتى الآن).

التحديات	الاستجابة
ضعف الترابط والتكامل بين القوانين المنظمة للحكم المحلي وخاصة تلك المتعلقة بالتخطيط والتنظيم	تطوير ودمج النظام القانوني للإدارة الحضرية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مع التركيز على تعزيز اللامركزية، وتوضيح المسؤوليات والصلاحيات في النظم المؤسسية، بالإضافة إلى تعزيز تطبيق القوانين
التفاوت والضعف في القدرات المؤسسية في مجال التخطيط الحضري	تنمية القدرات المؤسسية والحفاظ على الموارد البشرية في مجال التخطيط والتنظيم والتخطيط المشترك بين القطاعات وربطها بالموازنات
ضعف المشاركة العامة والشمولية ضعف مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص ضعف الحساسية للنوع الاجتماعي	تفعيل المشاركة المجتمعية واستخدام الأدوات التكنولوجية في عمليات صنع القرار والتخطيط المكاني، واعتماد مبدأ المشاركة، والدمج، ومراعاة النوع الاجتماعي، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

أهداف التنمية المستدامة

المساهمة المباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

المساهمة غير المباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

الاندماج الاجتماعي وعدم ترك أي شخص خلف الركب

إعطاء الأولوية للفئات والمناطق الضعيفة، لا سيما القدس الشرقية والمنطقة "ج" وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين، مع ملاحظة التحديات والاحتياجات المختلفة.

تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار والحكم على جميع المستويات.

تحسين المنهجيات التشاركية في صنع القرار نحو تحقيق حقوق الإنسان.

الاستدامة البيئية

تحديد أوجه التآزر والتناغم بين مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة في المجتمع.

دمج البعد البيئي وتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط وتوفير البنية التحتية اللازمة لاستخدام أمثل لتكنولوجيا المعلومات.

القضايا الشاملة الأخرى

جمع البيانات وتحليلها فيما يتعلق بالفئات الضعيفة ومشاركة المرأة.

المحور السابع: الاقتصاد الحضري

تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية

خلفية

يعتبر الإقتصاد الفلسطيني اقتصاداً محدوداً وضعيفاً، إذ يعتمد بشكل كبير على الإقتصاد الإسرائيلي من جهة والذي يعمل بشكل ممنهج على إضعاف الاقتصاد الفلسطيني، ومن جهة أخرى يتأثر بعواقب السياسات والتغيرات الاقليمية والدولية. ففي عام 2020، تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار 2015) بـ 14,015.4 مليون دولار أمريكي، ووصل معدل الفقر في فلسطين في العام 2017 إلى 29.2 بالمئة. ومعدل البطالة في فلسطين لنفس العام 25.3 بالمئة.

هذا وأدى تركز الأنشطة الإقتصادية في المراكز الحضرية الرئيسية وقلة الإستثمارات في المناطق الريفية وفي القطاعات الانتاجية الرئيسية إلى إرتفاع مستوى الهجرة من الريف إلى الحضر، نجم عن ذلك ضغط إضافي على البنية التحتية القائمة والخدمات الحضرية. ونتج عن ذلك التنمية العمرانية السريعة والضغط المتزايد على البنية التحتية المتدهورة، إضافة إلى التعدي على الأراضي الزراعية وتدهور البيئة الحضرية والتوسع الحضري السريع وغير المتوازن.

أولويات السياسة هي

1. بناء أسس الاقتصاد الفلسطيني وإدماج القطاع غير الرسمي استراتيجياً دون إعاقة نموه
2. توفير بيئة استثمارية مناسبة ودعم المهنيين المتخصصين ورواد الأعمال الشباب
3. النهوض بالصناعات الفلسطينية وإدماج الاقتصاد الأخضر
4. تفعيل دور الحكومة الوطنية في الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف
5. توفير فرص عمل للجميع والتركيز على قطاعات حيوية مثل خدمات الحكومة الإلكترونية
6. كفاءة إدارة المالية العامة

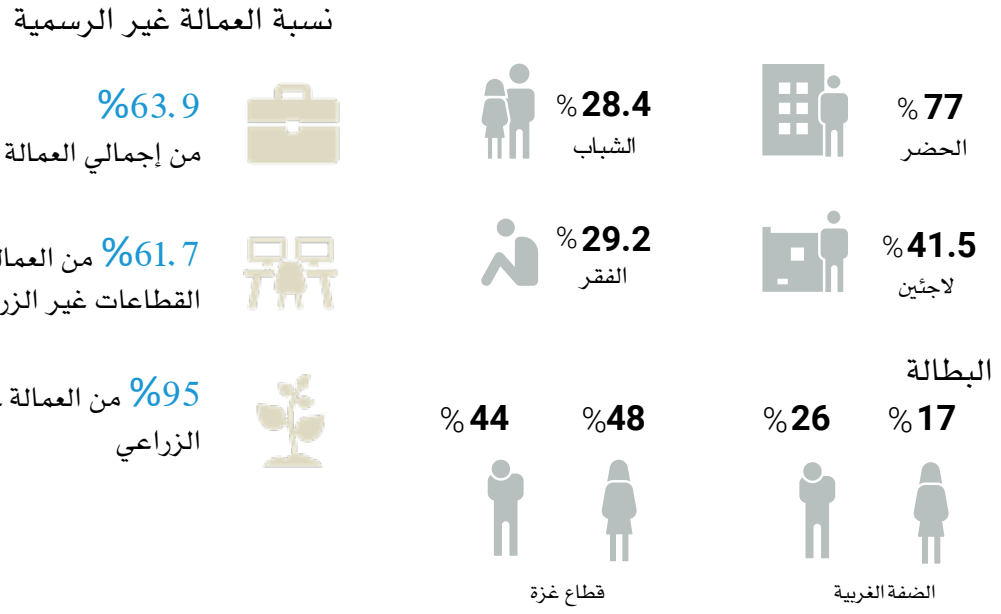

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021

التحديات	الاستجابة
ضعف الهياكل الاقتصادية	وضع خطة اقتصادية تركز على القدرات المؤسسية والحفاظ على الكوادر البشرية في مجال تخطيط وتنظيم وتعبئة الموارد الاقتصادية
ارتفاع معدلات البطالة وعدم التوافق بين التعليم العالي وفرص العمل المتاحة	ضمان مشاركة مجتمعية فاعلة في كافة قطاعات الاقتصاد، واستفادة كافة الشرائح السكانية من عملية التخطيط الحضري والاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها
عجز الموازنة الحكومية الفلسطينية المستمر والمتصاعد، مما أدى إلى نقص الاستثمار في التنمية الاقتصادية المحلية	خلق بيئة استثمارية وحضرية مواتية للتنمية المستدامة وتحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة

أهداف التنمية المستدامة

المساهمة المباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

المساهمة غير المباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

الاندماج الاجتماعي وعدم ترك أي شخص خلف الركب

إعطاء الأولوية للفئات والمناطق الضعيفة، لا سيما القدس الشرقية والمنطقة "ج" وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين، مع ملاحظة التحديات والاحتياجات المختلفة.

ضمان تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في التخطيط والتنفيذ الحضري والاقتصادي لدعم إدماج الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية الاقتصادية.

الاستدامة البيئية

تشجيع وتحفيز المبادرات الاقتصادية الحضرية الخضراء وزيادة فرص العمل الخضراء.

القضايا الشاملة الأخرى

تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية.

ملحق: المساهمين

الوزارات والهيئات الحكومية

- **عبد المؤمن عفانة**
  اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية
- **عبدالله عناتي**
  اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية
- **محمود مصلح**
  اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية
- **موسى حديد**
  اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية
- **ندين نخلة**
  اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية
- **فراس شقيرات**
  لجنة الانتخابات المركزية
- **داليا العملة**
  سلطة جودة البيئة
- **هديل اخميس**
  سلطة جودة البيئة
- **شيرين زيدان**
  سلطة جودة البيئة
- **زغلول سمحان**
  سلطة جودة البيئة
- **خالد العملة**
  هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية
- **عمار صلاحات**
  وزارة الزراعة
- **خولة شحادة**
  وزارة التربية والتعليم
- **جميل الريماوي**
  وزارة العمل
- **ريان درويش**
  وزارة الاقتصاد الوطني
- **سليم أبو ظاهر**
- وزارة الأشغال العامة والإسكان
- **بسام مرعي**
  وزارة الأشغال العامة والإسكان
- **هلا ابو شقرا**
  وزارة الأشغال العامة والإسكان
- **منار الهيموني**
  وزارة الأشغال العامة والإسكان
- **سعدة جمعة**
  وزارة الأشغال العامة والإسكان
- **سامي قاروط**
  وزارة الأشغال العامة والإسكان
- **عاصم خميس**
  وزارة التنمية الاجتماعية
- **ايهاب الحج داود**
  وزارة السياحة والآثار
- **محمد دياب**
  وزارة السياحة والآثار
- **نداء بيطار**
  وزارة السياحة والآثار
- **غادة الوحيدي**
  وزارة النقل والمواصلات
- **وليد الأسطل**
  وزارة النقل والمواصلات
- **أنس عبد العزيز**
  صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية
- **نزار سمحان**
  صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية
- **أيسر طعمة**
  الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- **مصطفى الخواجا**
  الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- **أميمة الأحمد**
  الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- **صفية ابراهيم**
  الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- **شذى بدوي**
  الدفاع المدني الفلسطيني
- **عبداللطيف خاروف**
  سلطة الطاقة والمصادر الطبيعية
- **حسام جعبة**
  سلطة الأراضي الفلسطينية
- **محمد الباشا**
  سلطة الأراضي الفلسطينية
- **عمر زيادة**
  سلطة الأراضي الفلسطينية
- **رامي تخمان**
  سلطة النقد الفلسطينية
- **رحاب الطاهر**
  سلطة المياه الفلسطينية
- **عفاف علي**
  مكتب رئيس الوزراء
- **محمود عطايا**
  مكتب رئيس الوزراء
- **سراب قاسم**
  مكتب رئيس الوزراء

الهيئات المحلية

- **أسامة طبش**
  بلدية عبسان الكبيرة
- **ريم شواف**
  بلدية عبسان الكبيرة
- **محمد أبوغالي**
  بلدية النصر
- **عادل أبو لبدة**
  بلدية الشوكة
- **هشام أبو سويرح**
  بلدية المصدر
- **معين زقوت**
  بلدية بيت لاهيا
- **حبيب كباريتي**
  بلدية غزة
- **مهند الصفدي**
  بلدية غزة
- **ياسين الأسطل**
  بلدية خان يونس
- **محمد برهم**
  بلدية نابلس
- **رانيا دولة**
  بلدية نابلس
- **أسامة حامدة**
  بلدية رام الله
- **عبدالرحيم حتحت**
  بلدية وادي غزة

المؤسسات التعليمية

- **سامر رداد**
  جامعة القدس
- **شادن عواد**
  جامعة بيرزيت
- **عصام الخطيب**
  جامعة بيرزيت
- **فريد القيق**
  الجامعة الإسلامية في غزة
- **مازن ابو الطيف**
  الجامعة الإسلامية في غزة
- **أمل ابو نمرة**
  مدرسة الفرندز في رام الله

المؤسسات غير الحكومية

- **ماجدة فرج الله**
  جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل
- **منار قمبز**
  جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل
- **محمد الخزندار**
  جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل
- **رانيا أبو عريبان**
  جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل
- **سماح أبو سامح**
  جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل
- **عصام جحا**
  مركز حفظ التراث الثقافي
- **إياد أبو حمام**
  المركز النرويجي للاجئين
- **وفاء البيتاوي**
  معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني
- **هيثم عقل**
  مجلس الإسكان الفلسطيني
- **نرمين زعرب**
  مجلس الإسكان الفلسطيني
- **عمر الخفش**
  مجلس الإسكان الفلسطيني
- **زهير علي**
  مجلس الإسكان الفلسطيني
- **يولا خير**
  تكامل
- **وسام مبارك**
  الأونروا

الاتحادات والقطاع الخاص

- **لواء مشاقي**
  مركز الهندسة والتخطيط
- **ملاك بشارات**
  مركز الهندسة والتخطيط
- **مأمون أبو ريان**
  نقابة المهندسين
- **أحمد القاضي**
  اتحاد المقاولين الفلسطينيين
- **محمود حمادنة**
  اتحاد المقاولين الفلسطينيين
- **صالح قنازع**
  المجموعة العالمية للهندسة والاستشارات